# مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة "دراسة ميدانية على مدققي حسابات المصارف الخاصة السورية"

الدكتور تامر مزيد رفاعه*

**المُلخَّص**

هدف هذا البحث إلى دراسة مدى إلتزام مدققي حسابات المصارف الخاصة السورية بتقييم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة وفقاً بيان ممارسة التدقيق الدولي ( IAPS 1012)، وذلك على عيِّنة من مدققي حسابات المصارف السورية الخاصة. قام الباحث بتوزيع (70) استبانةً على عيِّنة من المدققين في المصارف محلِّ الدِّراسة، تمَّ استرداد (57) استبانة صالحة للتحليل. قام الباحث بتحليل البيانات باستخدام برنامج التَّحليل الإحصائي (**SPSS 25**). وفي نهاية هذا البحث توصَّل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمّها: أن إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر السعر لإستخدام الأدوات المالية المشتقة يعد إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 2.375 وكذلك بالنسبة لإلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم كل من مخاطر الإئتمان والمخاطر القانونية التي بلغت 2.28 و 1.87 على التوالي، ما يحتم بالتالي على المدققين ضرورة التأكد من مدى استخدام المصارف لنماذج موضوعية لتقييم وتسعير الأدوات المالية المشتقة والتأكد من مدى قيام المصرف بتصنيف الأدوات المالية المشتقة حسب الغرض منها (التحوط – المضاربة) لأن ذلك يساعد كثيرا بالتسعير الصحيح وتجنب المخاطر

* مدرس في قسم التمويل والبنوك . كليَّة الأعمال والإدارة . جامعة القلمون الخاصَّة . دير عطيَّة . سوريَّة.

البريد الإلكتروني: tamer.rfaah@uok.edu.sy

هاتف: 0958364325

وقيام المدققين بالتأكد من قيام المصرف بالافصاح وانتاج تقارير حول التعرض لمخاطر السيولة للأدوات المالية المشتقة وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها في عقود الأدوات المالية المشتقة.

**كلمات مفتاحيَّة:** الأدوات المالية المشتقة، تدقيق الحسابات، تقييم المخاطر، المصارف الخاصة.

# The Extent of Auditor's Compliance with Risks Evaluation against Using Financial Derivatives by Banks "A Field Study on Syrian Privet Banks Auditors"

**Abstract**

The aim of this research is to investigate the compliance extent of Syrian auditors of private banks against assessing the risks of using financial derivative by according to International Auditing Practice Statement IAPS (1012), A sample of private Syrian banks auditors have been taken and the researcher distributed (70) questionnaires, (57) valid questionnaires were retrieved for analysis, the researcher analyzed the data using the statistical analysis program (SPSS 25). At the end of this research, the researcher concluded a set of conclusions, the most important of which are: that the commitment of bank auditors to assess price risks for the use of financial derivative is weak commitment with an average response of 2.375, as well as the commitment of bank auditors to assess both the credit risks and the legal risks, which amounted to 2.28 and 1.87, respectively. The researcher recommended for auditors to ascertain the extent to which banks use objective models for evaluating and pricing financial derivative instruments and to verify the bank's classification of financial derivative according to their purpose (hedging - trading) because this helps a lot with correct pricing, avoiding risks and establishing the auditors ensure that the bank discloses and produce reports about the exposure to liquidity risks of financial derivative and assesses the credit risks for the other parties of financial derivatives contracts.

**مقدمة:**

تعتبر مرحلة تقييم مخاطر التدقيق من أهم مراحل القيام بعملية التدقيق وتعتبر خطوة أساسية في مرحلة التخطيط للتدقيق، ولا تقتصر على مرحلة التخطيط وحسب حيث يتم مراجعة تقييم مخاطر التدقيق عند كل مرحلة من مراحل التدقيق، وإن تنوع وتعقيد الأدوات المالية التي تستخدمها المؤسسات المالية وخاصة المصارف والتي تعتبر الأدوات المالية المشتقة أكثرها تعقيداً أضاف تحدياً جديداً لمدققي الحسابات، فطبيعة المشتقات المالية المعقدة، وتطلب قياسها بالقيمة العادلة وفقاً لمعايير التقرير المالية الدولية ذات العلاقة، وتوقف قيمتها عل مؤشرات وأسعار مستقبلية تتعلق بالأسواق المالية وأسواق السلع أعطى خصوصية وتعقيد لمهمة المدقق عند قيامه بتدقيق المؤسسات المالية وخاصة المصارف، حيث أن قيام المدقق بتدقيق هذه الأدوات ينضوي عل العديد من التقديرات والمخاطر التي يمكن ان تنجم عن ظروف عدم التأكد التي يمكن ان تحيط بعملية الاعتراف والقياس وإعادة التقييم للأدوات المالية المشتقة، بسبب ارتباطها بأسعار ومؤشرات مستقبلية غير مؤكدة؛ ما دفع الباحث لتناول مخاطر استخدام الأدوات المالية في هذه الدراسة هذه المخاطر التي حددها بيان ممارسة التدقيق الدولي (1012) IAPS بالآتي: مخاطر السوق ( سعر، سيولة، خسائر إقتصادية)، مخاطر الإئتمان، مخاطر الملاءة المالية، المخاطر القانونية.

ونظراً للطبيعة الخاصة والتعقيد لاستخدام الأدوات المالية المشتقة والمخاطر الناجمة عنها والتي تؤثر على المدقق عند تقييم خطر التدقيق؛ فقد جاء هذا البحث للتعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الأدوات المالية المشتقة لدى المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

**مشكلة الدراسة**

إن التحديات الناجمة عن استخدام المصارف والمؤسسات المالية المتزايد للأدوات المالية المشتقة فرضت ضرورة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السوق الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة؟ ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الآتية:

1.1: ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السعر الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة؟

2.1: ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السيولة الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة؟

3.1: ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة؟

2. ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الائتمان الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة؟
3. ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم المخاطر القانونية الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة؟

**أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى الإجراءات التي يقوم بها مدققي حسابات المصارف الخاصة السورية عند تدقيق المخاطر الناجمة عن التعامل بالأدوات المالية المشتقة وبالتالي قياس مدى التزامهم بتقييم المخاطر المختلفة الناجمة عن هذا النوع من الأدوات المالية وفقاً لبيان ممارسة التدقيق الدولي (1012) IAPS ذو العلاقة الذي يصنف هذه المخاطر إلى مخاطر السوق التي تشمل كل من ( مخاطر السعر، مخاطر السيولة،

مخاطر الخسائر الإقتصادية ) ومخاطر الإئتمان والمخاطر القانونية. وذلك بغرض تحديد أوجه القصور في ممارسة تدقيق مخاطر الأدوات المالية المشتقة وتقديم توصيات تقيد في التطبيق العملي لتدقيق الأدوات المالية المشتقة.

**أهمية الدراسة**

**الأهمية النظرية:**

تتمثل أهمية الدراسة النظرية بالإضافة العلمية التي سيقدمها هذا البحث في مجال الأدبيات المالية والمصرفية حيث أنها تعتبر امتداد لجهود الباحثين ممن تناولوا في بحوثهم ودراساتهم موضوع تدقيق الأدوات المالية المشتقة.

**الأهمية العملية:**

تتمثل أهمية الدراسة العملية بما قدمه من نتائج يمكن استغلالها في خدمة المدققين في قطاع المصارف لناحية تقييم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة لدى المصارف والمؤسسات المالية ما ينعكس ايجاباً على قرارات المدقق المتعلقة بحجم وطبيعة وتوقيت إجراءات التدقيق، وأيضاً تجنيب المصارف المخاطر التي يمكن عن تنجم عن استخدام هذا النوع المعقد من الأدوات المالية.

**الدراسات السابقة**

1. دراسة دراسة (الياسري وآخر، 2011) بعنوان: " آلية مقترحة لتدقيق الأدوات المالية المشتقة تعزز من مستوى الثقة لدى المتعاملين دراسة تطبيقية على المصرف العربي – الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مقترح لتدقيق الأدوات المالية المشتقة والتطبيق على المصرف العربي – الأردن توصلت الدراسة إلى أن تدقيق الأدوات المالية المشتقة يتطلب الفصل بين الأدوات المالية المشتقة المستخدمة للتداول أو المضاربة وتلك المستخدمة في إدارة المخاطر (أنشطة التحوط) ، والإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الأدوات وكذلك التمييز بين الدخل المحقق من خلال هذا التداول وأدوات الاستثمار التقليدية والإفصاح عن الأهداف الكامنة وراء استخدام الأدوات لأغراض التحوط أو إدارة المخاطر والاستراتيجيات المطبقة لتنفيذ هذه الأهداف لمواجهة احتياجات مستخدمي التقارير المالية بما في ذلك المعلومات المحاسبية التي تصور بدقة الأحداث الاقتصادية. تم اختيار المصرف العربي – الأردن لغرض الحصول عل البيانات واختبار الفرضيات لأنه يعتبر من المصارف الشاملة التي تقدم خدمة مالية ومصرفية كاملة لتلبية الاحتياجات المتطورة وتم اختيار بيانات السنوات 2006 و 2007 و 2008 من اجل اختبار الآلية المقترحة.

2. أطروحة (Endeshaw, 2012) بعنوان: " تدقيق قياسات القيمة العادلة وإفصاحاتها – دراسة حالة منشآت التدقيق الأربعة الكبار"

هدفت هذه الاطروحة إلى إستكشاف المداخل التي يستخدمها المدققون اثناء تدقيق القيمة العادلة من وجهة نظر عملية. تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة المتعدد من أجل جمع البيانات واستخدام الطرق الكمية وتطبيق المنهج الإستقرائي والتجريبي، حيث توصلت الأطروحة إلى انه من خلال

فهم التحديات واتباع مراحل التدقيق يمكن لمدققين ضمان جودة التقارير المالية التي تحوي على قياسات وإفصاحات بالقيمة العادلة وهذه المراحل الملائمة لتدقيق قياسات القيمة العادلة هي فهم بيئة العمل لدى العميل، العمل بشكل متعمق، الرقابة الداخلية، وتخطيط مراحل التدقيق. علاوة على ذلك، كشفت النتائج عن تحديات رئيسية في مراجعة FVM والإفصاحات. تتمثل هذه التحديات في عدم كفاية المعلومات في السوق (الموثوقية) ، والكفاءة ، وافتقار المدققين إلى التعرض لتدقيق القيمة العادلة ، والدور القيادي للمدير وأسلوبه.

3. دراسة (Haiwen Zhang, 2009) بعنوان: " Effect of derivative accounting rules on corporate risk-management behavior"

" تأثير معايير المحاسبة عن المشتقات المالية على سلوك إدارة مخاطر الشركات "

قامت هذه الدراسة بفحص تأثير المعيار المحاسبي للأدوات المشتقة (SFAS رقم 133) على سلوك إدارة مخاطر الشركات. وقامت بالتطبيق على شركتي EH و IS من خلال تصنيف مستخدم المشتقات على أنه "تحوط فعال" إذا انخفض تعرضه للمخاطر بعد بدء برنامج المشتقات ، و "متحوط / مضارب غير فعال" بخلاف ذلك. ووجدت الدراسة أن تقلب التدفقات النقدية والتعرض للمخاطر المتعلقة بسعر الفائدة وسعر الصرف الأجنبي وأسعار السلع ينخفض بشكل كبير بالنسبة لشركات خدمات المعلومات (شركة IS ) ولكن ليس لشركة EH ، وبالتالي أوصت الدراسة

شركة IS بالمشارمة أكثر في أنشطة إدارة مخاطر بغرض التحوط وبشكل أكثر حكمة وخاصة إذا تبنت اعتماد SFAS رقم 133.

4. دراسة (Xing Huan, et al, 2019) بعنوان:

"Financial derivatives and bank risk: evidence from eighteen developed markets"

المشتقات المالية ومخاطر البنوك: دليل من ثمانية عشر سوقًا متطوراً"

تدرس العلاقة بين مخاطر حقوق الملكية واستخدام المشتقات المالية بالتطبيق على عينة من 555 مصرفاً من ثمانية عشر سوقًا متطورًا من عام 2006 إلى عام 2015. النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة تشير إلى أن استخدام المصارف للمشتقات المالية زاد من مخاطرها. يمكن أن تكون هذه الزيادة في المخاطر مدفوعة باستخدام المصارف للمشتقات لأغراض المضاربة، دون استخدامها لغرض التحوط. وتبين الدراسة أيضاً أن العلاقة بين مخاطر حقوق الملكية واستخدام المشتقات المالية غير خطية.

5. دراسة (الطائي، 2008) بعنوان: "نحو إطار موسع لإختبارات التدقيق في ضوء الأنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط في ظل المعيار المحاسبة الأمريكي (133)"

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم برنامج تدقيقي لما ينبغي أن تكون عليه اختبارات التدقيق للمشتقات المالية وأنشطة التحوط في ضوء الآثار المترتبة والمتوقعة للمعيار الأمريكي رقم (133)، وخلصت الدراسة إلى أهم الإستنتاجات الآتية:

- إن قيمة المعلومة المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة تكون ذات بعدين احداهما يتعلق بمراقبي الحسابات ومدى تجديد

الثقة بالحسابات المصرفية، والأخرى حجم الفائدة المتوخات بالنسبة لمستخدي القوائم المالية واعتمادهم على تقرير مراقب الحسابات.

- الإنعكاسات الإيجابية للمعايير المحاسبية عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط في الفكر الإداري الحديث واستراتيجياته وفلسفته لما قامت به الوحدات الإقتصادية من خطوات عملية لتطوير اجراءاتها الضرورية لتطبيق تلك المعايير.
- إن المعايير الحديثة للأدوات المالية المشتقة قد أعطت نداءً للمصارف المحلية بغية تقويم استراتيجية التحوط التي تتبعها المصارف الأجنبية.

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة**

تتميز الدراسة الحالية في موضوعها الحيوي الذي يبحث في تقييم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة من قبل المدققين وتحديداً كدراسة ميدانية في أحد أهم القطاعات الاقتصادية ضمن الأسواق الناشئة (المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية) حيث وجدت الدراسة الحالية ندرة في تلك الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة نظراً لحداثة موضوعها.

**فرضيات الدراسة**

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها وضع الباحث الفرضيات التالية:

1. لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السوق الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة، ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

1.1: لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السعر الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

2.1: لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السيولة الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

3.1: لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

2. لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الائتمان الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.
3. لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم المخاطر القانونية الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

**منهجية الدراسة**

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدفها، والوصول إلى غايتها، الذي يقوم على تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بالدراسة التي تضمنت المخاطر الناجمة عن استخدام الأدوات المشتقة واجراءات تقييم هذه المخاطر وذلك بالاستناد إلى معايير ونشرات التدقيق ونتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة.

**الإطار النظري للدراسة**

**اولاً: مفهوم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة**

إن استخدام المشتقات المالية يعطي الكثير من المميزات ويؤمن الكثير من فرص تحقيق الأرباح، إلا أن استخدامها لا يخلو من العديد من المخاطر رغم ان التعامل بالأدوات المالية يهدف في الأساس للحد من المخاطر خصوصا تلك المتعلقة بتقلبات معدلات الفائدة وأسعار الصرف ...الخ ، وما دامت أدوات المشتقات المالية متعلقة بالتوقعات فهي معرضة للعديد من المخاطر، والتوسع أيضا في استعمال هذه المشتقات يؤدي لوقوع المتعاملين بها في مخاطر كبيرة خصوصا المتعاملون الذين لا يتمتعون بخبرة كافية، لذلك يحرص كل من القائمون على رقابة النظام المصرفي ومدققي حسابات المصارف على ضرورة دراسة المخاطر الناجمة عن التعامل بهذه الأدوات وأهمية الرقابة عليها.

وأهم المخاطر الناجمة عن التعامل بالمشتقات المالية مايلى:

المخاطر السوقية: وهذه المخاطر مرتبطة في الأساس بالتغيرات غير المرتقبة في أسعار المشتقات، فأسعار أدوات الهندسة المالية حساسة بشكل كبير للتغيرات الحادثة في السوق، وتخص هذه الأخطار دائما التقلبات الحادثة في أسعار الأصول المتعاقد عليها؛ و تعد المخاطر السوقية من ابرز المخاطر التي لابد من مراقبتها من طرف المتعاملين بالمشتقات المالية.

المخاطر الائتمانية: ونجد هذا النوع من المخاطر بشكل واسع في البورصات غير المنظمة وتحدث هذه المخاطر نتيجة لعدم قدرة احد الأطراف على الوفاء ببنود العقد والتزاماته، ويطلق على هذه المخاطر مخاطر عدم الوفاء نتيجة لعدم قدرة احد أطراف العقد الوفاء بالتزاماته الناتجة عن احد عقود المشتقات المالية ونتيجة لهذه المخاطر

يحرص المتعاملون في البورصات الغير منظمة على ضرورة تقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها، وتعتبر هذه الأخطار من أبرز المخاطر المتسببة في انهيار الكثير من الأنظمة المصرفية.(Henribourguinat , 1995)

مخاطر السيولة: وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم قدرة تسديد الإلتزامات من طرف المتعاملين وهي تظهر في الأساس جراء عدم توفر السيولة وذلك ما يؤثر سلبا على التعامل بالمشتقات المالية ويجعل التعامل بها صعبا جدا، إلا أن نقص السيولة يؤدي إلى تدهور أسعار الأصول وعدم استطاعة المتعاملين بها إبرام العقود الخاصة بالمشتقات، وهذا لأجل الاحتياط ضد التدهور في نقص السيو لة.

مخاطر التشغيل: وهي مخاطر ناجمة في الأساس عن أخطاء بشرية، إذ أنها متعلقة بأخطاء الأفراد العاملين في ميدان المشتقات المالية وضعف كفاءة نظم الرقابة والإشراف على العاملين في هذا المجال، وما يزيد من حدة هذه المخاطر هو تعقيد وعدم الوضوح الكافي للتعامل بهذه المشتقات وذلك ما يجعل إدارتها صعبة.

المخاطر القانونية: هذه المخاطر تنشأ عن عدم القدرة على تنفيذ عقود المشتقات نتيجة سوء توثيقها، أو نتيجة عدم تمتع الطرف المقابل بالصلاحيات الضرورية للتعاقد والوضع القانوني غير الأكيد لبعض المعاملات، وعدم القدرة على التنفيذ القضائي في حالة العسر والإفلاس، أو إدخال تغيرات مناوئة أو عكسية في قوانين الضرائب، أو وجود قوانين تحظر على المنشآت الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية. وكذلك تؤدي التغيرات في البيئة القانونية إلى بعض المخاطر، وترجع هذه المخاطرة الى كون العقود ليست ملزمة قانونا وبمعنى آخر ليس لها قوة التنفيذ وتصبح عملية الإلتزام أكثر صعوبة إذا كانت العقود دولية، كما ترتبط هذه المخاطرة بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو

تنظيمي يبطل صلاحية العقد، أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد أو ترتيبات التصفية. (حماد، 2010 ، ص 2).

**ثانياً: المخاطر التي حددها بيان ممارسة التدقيق الدولي (1012) IAPS**

حددها بيان ممارسة التدقيق الدولي (1012) IAPS مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة والتي يجب مراجهتعا من قبل مدقق الحسابات بالآتي: (IAPC, 2001, IAPS No. 1012)

أولاً: مخاطر السوق وتقسم إلى:

1. مخاطر السعر: وهي تلك المخاطر الناجمة عن التغير بأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات ومؤشرات الأسواق المالية.
2. مخاطر السيولة: هي المخاطر الناجمة عن عدم امكانية بيع اوتسوية الأدوات المالية المشتقة بتاريخ استحقاقها.
3. مخاطر خسائر السوق: هي المخاطر التي تنجم عن امكانية أن تقوم المنشأة بعملية مضاربة بالأدوات المالية المشتقة بناءً على معلومات او نماذج تقييم وأسعار ضعيفة لا تعكس السوق.

ثانياً: مخاطر الائتمان والملاءة المالية: تلك المخاطر الناجمة عن احتمال عدم قيام المتعاقد أو طرف الصفقة المقابل الوفاء بالتزاماته عند تسوية الأدوات المالية المشتقة بسبب عدم امتلاكه السيولة اللازمة والقدرة على الوفاء بالتدفقات النقدية الخارجة الناجمة عن تسوية الأدوات المالية المشتقة.

رابعاً: الخطر القانوني: ويتعلق بالخسائر المحتملة الناجمة عن وجود التزامات قانونية واجبة السداد للطرف المقابل وفقاً لما هو محدد في شروط عقد الصفقة.

ثالثاً: أهمية تقييم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة أثناء تقييم مخاطر التدقيق

تعتبر عملية التخطيط لعملية التدقيق من أهم الخطوات التي يقوم بها المدقق حيث يتم تحديد مستوى الثقة في القوائم المالية ودرجة المخاطرة وبناء عليه يقوم المراجع إما بتوسيع إجراءاته واختيار حجم عينة كبير أو الإكتفاء بحجم عينة صغير في حال كانت البيانات موثوقة وحجم الأخطاء المتوقعة قليل، ونتيجةً لحجم المخاطر الكبير الذي يترتب عليه استخدام المشتقات المالية من قبل المؤسسات المالية فإن تقييم هذه المخاطر من قبل المدقق خلال التخطيط لعملية التدقيق له أهمية كبيرة وهذا يتطلب إلمام المدققين بطبيعة هذه الأدوات ومخاطر إستخدامها بالإضافة لخطوات تقييم هذه المخاطر التي حددها بيان ممارسة التدقيق الدولي IAPS (1012).

**الإطار التنظيمي لمهنة المحاسبة والتدقيق في سورية**

صدر قانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في سورية بموجب القانون (33) في عام 2009 ؛ حيث نصت المادة الثانية من القانون على تشكيل "مجلس المحاسبة والتدقيق" والمؤلف من خمسة عشر عضواً برئاسة وزير المالية، وحددت أهداف المجلس بشكل رئيس في الإشراف على مهنة المحاسبة والتدقيق للارتقاء بمستوى أدائها، إضافة إلى الرقابة على الأعمال المحاسبية والمالية تدعيماً للثقة في أنشطة المحاسبة والتدقيق.
كما أوكلت المادة الخامسة من القانون (33) إلى "مجلس المحاسبة والتدقيق" مجموعة من المهام أهمها:

1. إلزام الجهات ذات العلاقة بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التقارير المالية الدولية ومعايير التدقيق الدولية ومعايير التقييم الدولية.
2. متابعة التطور في مجال النظم والمعايير المحاسبية وقواعد المراجعة على المستوى الدولي ومتابعة حسن تطبيقها في سورية.
3. الرقابة على مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات شركات الأموال بالتعاون مع التنظيم المهني.

**الإطار العملي للدراسة**

**مجتمع الدراسة وعينتها**

يتمثل مجتمع الدراسة بكافة مدققي الحسابات المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والبالغ عددهم (99) مدقق حسابات موزعين على (6) شركات محدودة المسؤولية و (15) مكتب فردي وذلك استناداً إلى البيانات الرسمية المنشورة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السوري لعام 2020، وقد تم اختيار عينة عشوائية مؤلفة من (70) مدقق حسابات (بما يُمثل70.70% من المجتمع المدروس)؛ وبناء عليه فقد تم

توزيع (70) استبانة على مدققي الحسابات في تلك الشركات والمكاتب الفردية، وكان عدد الاستبانات التي حصل عليها (57) استبانة جميعها صالحة للدراسة بمُعدَّل استجابة بلغ (81.42%).

**أداة جمع البيانات**

استخدمت استبانة صممت بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، وقد اختبرت من قبل مجموعة من مدققي الحسابات المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية حيث طلب منهم الإجابة على الأسئلة والتعليق على مدى شموليتها، وقد تكونت الاستبانة من قسمين هما:

القسم الأول: خطاب موجه من الباحث إلى أفراد عينة الدراسة يوضح فيه أهداف الدراسة ونطاقها، فضلاً عن بيانات خاصة بأفراد العينة (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص، والمنصب الوظيفي)، انظر جدول رقم (1).

القسم الثاني: اشتمل على مخاطر استخدام المؤسسات المالية للأدوات المالية المشتقة وأسئلة حول مدى تقييم المدققين الخارجيين لهذه المخاطر؛ حيث قُسِّمت إلى أربع محاور كل محور يحوي مجموعة من الأسئلة خاص بنوع واحد من أنواع المخاطر وذلك بما يمكن من قياس فرضيات الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية لها؛ وقد قُسِّمت إجابات أفراد العينة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

وللتحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة استخدم معامل (كرونباخ–ألفا) لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها بعد توزيع الاستبانة عليهم؛ حيث يوضح الجدول رقم (2) نتائج هذا الاختبار:

**الجدول رقم (1): توزيع الخاصية لعينة الدراسة ***

| الخاصية | توزيع الخاصية | الإجمالي |
|---|---|---|

| | | | |
|---|---|---|---|
| المؤهل العلمي | دكتوراه (7)<br>دبلوم عالي (5) | ماجستير (18)<br>إجازة جامعية (27) | 57 |
| سنوات الخبرة | أقل من 5 سنوات (8)<br>من 10 – 15 سنة (12) | من 5 – 10 سنوات (19)<br>أكثر من 15 سنة (18) | 57 |
| التخصص | مالية ومصرفية (15)<br>إدارة أعمال (10) | محاسبة (29)<br>أخرى (3) | 57 |
| المنصب الوظيفي | شريك / مدير (18)<br>مدقق رئيسي (17) | مدير تدقيق (12)<br>مساعد مدقق (10) | 57 |

* الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الدراسة الإحصائية

**الجدول رقم (2): اختبار (ألفا – كرونباخ) لإجابات عينة الدراسة***

| مجال الاستبانة | فقرات الإستبانة | قيمة معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|---|
| مخاطر السوق / مخاطر السعر | من 1 إلى 5 | 0.83 |
| مخاطر السوق / مخاطر السيولة | من 6 إلى 13 | 0.76 |
| مخاطر السوق / مخاطر الخسائر الإقتصادية | من 13 إلى 17 | 0.85 |
| مخاطر الإئتمان | من 18 إلى 21 | 0.77 |

| | | |
|---|---|---|
| المخاطر القانونية | من 22 إلى 25 | 0.71 |

* الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج الدراسة الإحصائية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ أكبر من 70% لجميع محاور أسئلة الإستبيان ما يدل على وجود اتساق داخلي لأداة الدراسة (الإستبيان).

**الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات**

بهدف عرض نتائج الدراسة ووصف إجابات وآراء المستجيبين، تم الإعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية المتمثلة في بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، والتي تم إيجادها من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وتتمثل بتلك الأساليب في:

أ. المتوسط الحسابي: كأحد أبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات أفراد العينة عن فقرات الاستبانة.

ب. الانحراف المعياري: كأحد أبرز مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

**ت.** اختبار T للعينة الواحدة ( One Sample – T Student Test): وذلك لإختبار فرضيات الدراسة التي قيست متغيراتها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي عنند مستوى ثقة يساوي (95%).

**اجراءات معالجة الاستبانة**

في إطار معالجة الاستبانة تم تحديد مقاييس للإجابة عن الأسئلة الواردة فيها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي إذ يشير الرقم (5) إلى موافق بشدة والرقم (4) إلى موافق والرقم (3) إلى محايد والرقم (2) إلى غير موافق أما الرقم (1) إلى غير موافق بشدة، ومن أجل تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة قام االباحث بوضع ثلاثة مستويات عى النحو الآتي: إلتزام مرتفع إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (4-5)، وإلتزام متوسط إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (3-3.99)، وإلتزام ضعيف إذا كان (1-2.99).

**تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:**

تبين الجداول الآتية (3)، (4)، (5)، (6)، (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مخاطر السعر كأحد مخاطر السوق

| البيان | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | درجة الحرية |
|---|---|---|---|---|
| تقوم المنشأة باشتقاق القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المتداولة في البورصات وتسعيرها من مصادر تسعير مستقلة مثل النشرات والوسطاء غير التابعين للمنشأة | 1.81 | 0.49 | 1.12 | 56 |
| تستخدم المنشأة نماذج موضوعية لتقييم وتسعير الأدوات المالية المشتقة التي لا يتم تداولها بشكل منتظم ولا يتوفر لها أسعار منشورة ومعروضة في البورصات | 1.97 | 0.63 | 1.15 | 56 |
| تقوم المنشاة بتقييم الفرضيات والأساليب المستخدمة في نماذج تسعير الأدوات المالية المشتقة | 1.02 | | 1.21 | 56 |
| يتوفر خبرة لدى المنشأة وموظفيها في تسعير وتقييم الأدوات المالية المشتقة وبالتالي تسجيلها بشكل دقيق | 2.83 | 0.45 | 1.11 | 56 |
| يتم تحديد فيما اذا كانت الأداة المالية المشتقة صفة متضمنة في اتفاقية بشكل غير مباشر ما يؤثر على اعتبارات التسعير | 2.11 | 0.65 | 1.24 | 56 |
| يتم تصنيف الأدوات المالية المشتقة حسب الغرض منها (التحوط – المضاربة) | 4.31 | 0.73 | 1.53 | 56 |
| **عام** | **2.341** | **1.10** | **1.22** | |

جدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مخاطر السيولة كأحد مخاطر السوق

| البيان | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | درجة الحرية | م |
|---|---|---|---|---|---|
| تقوم المنشأة بتحديد تفويض مناسب لمختلف أنواع الأدوات المالية المشتقة | 2.11 | 0.37 | 0.88 | 56 | 0 |
| تقوم المنشأة بتفويض الأشخاص ذوو الخبرة في التعامل بالأدوات المالية المشتقة | 2.89 | 0.45 | 1.05 | 56 | 0 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| يتم وضع وتحديد الحد الأقصى المسموح به لكل نوع من أنواع الأدوات المالية المشتقة | 3.11 | 0.85 | 1.55 | 56 | 0 |
| تقوم المنشأة بمتابعة لمخاطر السيولة للأدوات المالية المشتقة بعد التعاقد وتتابع ذلك | 2.81 | 0.54 | 1.18 | 56 | 0 |
| يتم انتاج تقارير مشتقة ومختصة وفي مواعيد محددة حول التعرض لمخاطر السيولة للأدوات المالية المشتقة | 1.97 | 0.86 | 1.19 | 56 | 0 |
| تقوم المنشأة بتحديد ودراسة هيكل الأصول / الالتزامات قبل البدء باتفاقيات الأدوات المالية المشتقة وبشكل دوري | 2.55 | 0.39 | 0.91 | 56 | 0 |
| يتم تقييم قدرة المنشأة على الاحتفاظ بالسيولة المناسبة واستيعاب الخسائر المحتملة الناجمة عن الأدوات المالية المشتقة | 3.01 | 0.45 | 0.99 | 56 | 0 |
| – يتم تقييم مدى التثبيت مع حامل الأداة المالية المشتقة أو الطرف الآخر للأداة | 1.73 | 0.68 | 1.00 | 56 | 0 |
| **عام** | **2.522** | **0.67** | **1.45** | | |

جدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مخاطر الخسائر الإقتصادية كأحد مخاطر السوق

| البيان | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | درجة الحرية | مستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| يتم تقييم مدى توفر استراتيجية شاملة وواضحة تحدد الهدف الاقتصادي من استخدام الأدوات المالية المشتقة | 3.01 | 0.86 | 1.60 | 56 | 000 |
| يتم تقييم مدى نشوء خسائر ناجمة عن إخفاق الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته الناجمة عن عقود الأدوات المالية المشتقة | 2.13 | 0.73 | 1.65 | 56 | 000 |
| يتم تقييم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة مع الأطراف والشركات الخارجية عبر الحدود التي تخضع لظروف اقتصادية مختلفة | 1.22 | 0.49 | 0.97 | 56 | 000 |
| يتم تقييم الخسائر الناجمة عن تكاليف الفرصة البديلة للاستثمار في | 2.69 | 0.44 | 1.24 | 56 | 000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الأدوات المالية المشتقة. | | | | | |
| **العام** | **2.262** | **0.65** | **1.29** | | |

جدول رقم (6) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مخاطر الائتمان والملاءة المالية

| البيان | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | درجة الحرية | |
|---|---|---|---|---|---|
| يتم تقدير تكلفة الإحلال بسعر السوق للتدفقات المتولدة عن عقد المشتقات المالية بحالة التقصير | 1.39 | 0.56 | 0.88 | 56 | |
| يتم تقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها في عقود الأدوات المالية المشتقة | 2.91 | 0.51 | 0.91 | 56 | |
| يتم تقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المتعاملة بالأدوات المالية المشتقة في الأسواق والبورصات غير المنظمة | 2.88 | 0.31 | 1.47 | 56 | |
| يتم تقييم وجود خطر انخفاض التصنيف الائتماني للأطراف ذات العلاقة في عقود المشتقات المالية | 1.94 | 0.45 | 1.71 | 56 | |
| **العام** | **2.28** | **0.68** | **1.24** | | |

جدول رقم (7) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن المخاطر القانونية

| البيان | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | درجة الحرية |
|---|---|---|---|---|
| هل يتم تقييم أي تصرف قانوني أو تنظيمي، يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد | 1.28 | 0.54 | 2 | 56 |
| هل يتم تقييم مدى وجود عدم كفاية توثيق العقد أو عدم القدرة على ترتيب تصفية للعقد في حالة الإفلاس | 2.69 | 0.44 | 1.50 | 56 |
| هل يتم تقييم مدى إدخال اي تغيرات مناوئة أو عكسية في قوانين الضرائب | 1.52 | 0.49 | 1.14 | 56 |
| هل يتم تقييم مدى وجود قوانين تحظر على المنشآت، الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المشتقة | 1.99 | 0.63 | 0.77 | 56 |
| **العام** | **1.87** | **0.37** | **1.35** | |

**اختبار فرضيات الدراسة**

**بالنسبة للفرضية الأولى التي تقول:**

لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السوق الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة

- يبين الجدول رقم (3) المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول مدى إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر السعر لإستخدام الأدوات المالية المشتقة حيث بلغ 2.341 ما يشير إلى إلتزام ضعيف بحسب المقياس الذي وضعه الباحث، مع ملاحظة أن السؤال رقم (6) من هذا المحور المتعلق بمدى التزام المصارف بتصنيف الأدوات المالية المشتقة بحسب الغرض من استخدامها إلى ( تحوط – ومضاربة) هو فقط الذي نال درجة إلتزام مرتفعة ومقدارها 4.31 وهذا يعود إلى التزام المصارف بمعيار التقرير المالي الدولي رقم IFRS9 الذي ينص على تبويب الأدوات المالية المشتقة في قائمة المركز المالي وفقاً للهدف من إستخدامها.
- يبين الجدول رقم (4) المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول مدى إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر السيولة لإستخدام الأدوات المالية المشتقة حيث بلغ 2.522 ما يشير إلى إلتزام ضعيف بحسب المقياس الذي وضعه الباحث.
- يبين الجدول رقم (5) المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول مدى إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر الخسائر الإقتصادية لإستخدام الأدوات المالية المشتقة حيث بلغ 2.262 ما يشير إلى إلتزام ضعيف بحسب المقياس الذي وضعه الباحث.

جدول رقم (8) المتوسطات العامة للفرضيات الفرعية للفرضية الأولى ونتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

| نوع المخاطر | المتوسط الحسابي | درجة الإلتزام | نتيجة اختبار الفرضية الأولى |
|---|---|---|---|
| مخاطر السعر | 2.341 | التزام ضعيف | قبول الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى |
| مخاطر السيولة | 2.522 | التزام ضعيف | قبول الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى |
| مخاطر الخسائر الإقتصادية | 2.262 | التزام ضعيف | قبول الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الأولى |
| **المتوسط الحسابي العام للفرضية الأولى (مخاطر السوق)** | **2.375** | **التزام ضعيف** | **قبول الفرضية الرئيسية الأولى** |

بناءً على الجدول أعلاه رقم (8) الذي يبين المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على أسئلة الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى فإن درجة الالتزام ضعيفة فيمايتعلق بكل محاور الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية ما يدفع الباحث لقبول الفرضية العدمية للفرضية الرئيسية الأولى وبالتالي لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر السوق المختلفة الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

**بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول:**

لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الائتمان والملاءة المالية الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة

جدول رقم (9) نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

| نوع المخاطر | المتوسط الحسابي | درجة الإلتزام | نتيجة اختبار الفرضية الثانية |
|---|---|---|---|
| مخاطر الإئتمان | 2.28 | التزام ضعيف | قبول الفرضية الرئيسية الثانية الثانية |
| **المتوسط الحسابي العام للفرضية الثانية (مخاطر الإئتمان)** | **2.28** | **التزام ضعيف** | **قبول الفرضية الرئيسية الثانية** |

- بناءً على الجدول أعلاه رقم (9) الذي يبين المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على أسئلة الفرضية الرئيسية الثانية فإن درجة الالتزام ضعيفة فيمايتعلق بمحاور

الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية ما يدفع الباحث لقبول الفرضية العدمية للفرضية الرئيسية الثانية وبالتالي لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الإئتمان المختلفة الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

**بالنسبة للفرضية الثالثة التي تقول:**

لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم المخاطر القانونية الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة

جدول رقم (10) نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

| نوع المخاطر | المتوسط الحسابي | درجة الإلتزام | نتيجة اختبار الفرضية الثالثة |
|---|---|---|---|
| المخاطر القانونية | 1.87 | التزام ضعيف | قبول الفرضية الرئيسية الثالثة |
| **المتوسط الحسابي العام للفرضية الثانية (المخاطر القانونية)** | **1.87** | **التزام ضعيف** | **قبول الفرضية الرئيسية الثالثة** |

- بناءً على الجدول أعلاه رقم (10) الذي يبين المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على أسئلة الفرضية الرئيسية الثالثة فإن درجة الالتزام ضعيفة فيمايتعلق بمحاور الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية ما يدفع الباحث لقبول الفرضية العدمية للفرضية الرئيسية الثالثة وبالتالي لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم المخاطر القانونية المختلفة الناجمة عن استخدام المصارف للأدوات المالية المشتقة.

**النتائج والتوصيات**

**النتائج**

* يعد إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر السعر كأحد مخاطر السوق لإستخدام الأدوات المالية المشتقة إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 2.341.

* يعد إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر السيولة كأحد مخاطر السوق لإستخدام الأدوات المالية المشتقة إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 2.522.

* يعد إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر الخسائر الإقتصادية كأحد مخاطر السوق لإستخدام الأدوات المالية المشتقة إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 2.262.

* يعد إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر السوق لإستخدام الأدوات المالية المشتقة إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 2.375.

* يعد إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم مخاطر الإئتمان لإستخدام الأدوات المالية المشتقة إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 2.28.

* يعد إلتزام مدققي حسابات المصارف بتقييم المخاطر القانونية لإستخدام الأدوات المالية المشتقة إلتزام ضعيف حيث بلغ متوسط الإجابات 1.87.

**التوصيات**

* على مدققي حسابات المصارف التأكد من مدى استخدامها لنماذج موضوعية لتقييم وتسعير الأدوات المالية المشتقة التي لا يتم تداولها بشكل منتظم ولا يتوفر لها أسعار منشورة ومعروضة في البورصات.

* على المدققين التأكد من مدى قيام المصرف بتصنيف الأدوات المالية المشتقة حسب الغرض منها (التحوط – المضاربة) لأن ذلك يساعد كثيرا بالتسعير الصحيح وتجنب المخاطر بحسب بيان ممارسة التدقيق الدولي IAPS (1012).

* على المدققين التأكد من قيام المصرف بالافصاح وانتاج تقارير حول التعرض لمخاطر السيولة للأدوات المالية المشتقة.

* على المدققين التأكد من قيام المصرف بتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها في عقود الأدوات المالية المشتقة.

* على المدققين متابعة نشرات معايير التدقيق الحديثة وتعديلاتها فيمايتعلق بتدقيق الأدوات المالية المشتقة.

* ضرورة توفر كادر مؤهل لدى شركات التدقيق وعلى دراية ومعرفة بأساليب ومعايير تدقيق الأدوات المالية المشتقة.

**المراجع العربية:**

1. محمد فاضل نعمة الياسري، علي حسين الدوغجي (2011)، " آلية مقترحة لتدقيق الأدوات المالية المشتقة تعزز من مستوى الثقة لدى المتعاملين – دراسة تطبيقية على المصرف العربي الأردني"، journal of kerbala university، 2011, Volume 9, Issue 1، Pages 102-132.
2. Kemal Endeshaw (2012)، أطروحة ماجستير بعنوان "تدقيق قياسات القيمة العادلة وإفصاحاتها – دراسة حالة منشآت التدقيق الأربعة الكبار، Umeå University, Umeå School of Business and Economics, September,2012.
3. حماد، طارق عبد العال، ( 2010 ). المشتقات المالية المفاهيم: إدارة المخاطر المحاسبية،
الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

**REFERENCES:**

1. Haiwen Zhang, Effect of derivative accounting rules on corporate risk-management behavior, Journal of Accounting and Economics, Volume 47, Issue 3, 2009, Pages 244-264.
2. Xing Huan & Antonio Parbonetti, 2019. "Financial derivatives and bank risk: evidence from eighteen developed markets," Accounting and Business Research, Taylor & Francis Journals, vol. 49(7), pages 847-874, November.
3. Henribourguinat,la tyrannie des marches , economica paris, 1995.

## ملحق: قائمة الإستبيان

| مخاطر السوق – مخاطر السعر | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| تقوم المنشأة باشتقاق القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المتداولة في البورصات وتسعيرها من مصادر تسعير مستقلة مثل النشرات والوسطاء غير التابعين للمنشأة | | | | | |
| تستخدم المنشأة نماذج موضوعية لتقييم وتسعير الأدوات المالية المشتقة التي لا يتم تداولها بشكل منتظم ولا يتوفر لها أسعار منشورة ومعروضة في البورصات | | | | | |
| تقوم المنشاة بتقييم الفرضيات والأساليب المستخدمة في نماذج تسعير الأدوات المالية المشتقة | | | | | |
| يتوفر خبرة لدى المنشأة وموظفيها في تسعير وتقييم الأدوات المالية المشتقة وبالتالي تسجيلها بشكل دقيق | | | | | |
| يتم تحديد فيما اذا كانت الأدة المالية المشتقة صفة متضمنة في اتفاقية بشكل غير مباشر ما يؤثر على اعتبارات التسعير | | | | | |
| يتم تصنيف الأدوات المالية المشتقة حسب الغرض منها (التحوط – المضاربة) | | | | | |

| مخاطر السوق – مخاطر السيولة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| تقوم المنشأة بتحديد تفويض مناسب لمختلف أنواع الأدوات المالية المشتقة | | | | | |
| تقوم المنشأة بتفويض الأشخاص ذوو الخبرة في التعامل بالأدوات المالية المشتقة | | | | | |
| يتم وضع وتحديد الحمد الأقصى المسموح به لكل نوع من أنواع الأدوات المالية المشتقة | | | | | |
| تقوم المنشأة بمتابعة لمخاطر السيولة | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| للأدوات المالية المشتقة بعد التعاقد وتتابع ذلك | | | | | |
| يتم انتاج تقارير مشتقة ومختصة وفي مواعيد محددة حول التعرض لمخاطر السيولة للأدوات المالية المشتقة | | | | | |
| تقوم المنشأة بتحديد ودراسة هيكل الأصول / الالتزامات قبل البدء باتفاقيات الأدوات المالية المشتقة وبشكل دوري | | | | | |
| يتم تقييم قدرة المنشأة على الاحتفاظ بالسيولة المناسبة واستيعاب الخسائر المحتملة الناجمة عن الأدوات المالية المشتقة | | | | | |
| - يتم تقييم مدى التثبيت مع حامل الأداة المالية المشتقة أو الطرف الآخر للأداة | | | | | |

| مخاطر السوق – مخاطر الخسائر الإقتصادية | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| - يتم تقييم مدى توفر استراتيجية شاملة وواضحة تحدد الهدف الاقتصادي من استخدام الأدوات المالية المشتقة | | | | | |
| يتم تقييم مدى نشوء خسائر ناجمة عن إخفاق الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته الناجمة عن عقود الأدوات المالية المشتقة | | | | | |
| يتم تقييم مخاطر استخدام الأدوات المالية المشتقة مع الأطراف والشركات الخارجية عبر الحدود التي تخضع لظروف اقتصادية مختلفة | | | | | |
| يتم تقييم الخسائر الناجمة عن تكاليف الفرصة البديلة للاستثمار في الأدوات المالية المشتقة. | | | | | |
| | | | | | |

| مخاطر الائتمان والملاءة المالية | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| يتم تقدير تكلفة الإحلال بسعر السوق للتدفقات المتولدة عن عقد المشتقات المالية بحالة التقصير | | | | | |
| يتم تقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها في عقود الأدوات المالية المشتقة | | | | | |
| يتم تقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المتعاملة بالأدوات المالية المشتقة في الأسواق والبورصات غير المنظمة | | | | | |
| يتم تقييم وجود خطر انخفاض التصنيف الائتماني للأطراف ذات العلاقة في عقود المشتقات المالية | | | | | |
| | | | | | |

| المخاطر القانونية | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| هل يتم تقييم أي تصرف قانوني أو تنظيمي، يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد | | | | | |
| هل يتم تقييم مدى وجود عدم كفاية توثيق العقد أو عدم القدرة على ترتيب تصفية للعقد في حالة الإفلاس | | | | | |
| هل يتم تقييم مدى إدخال اي تغيرات مناوئة أو عكسية في قوانين الضرائب | | | | | |
| هل يتم تقييم مدى وجود قوانين تحظر على المنشآت، الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المشتقة | | | | | |